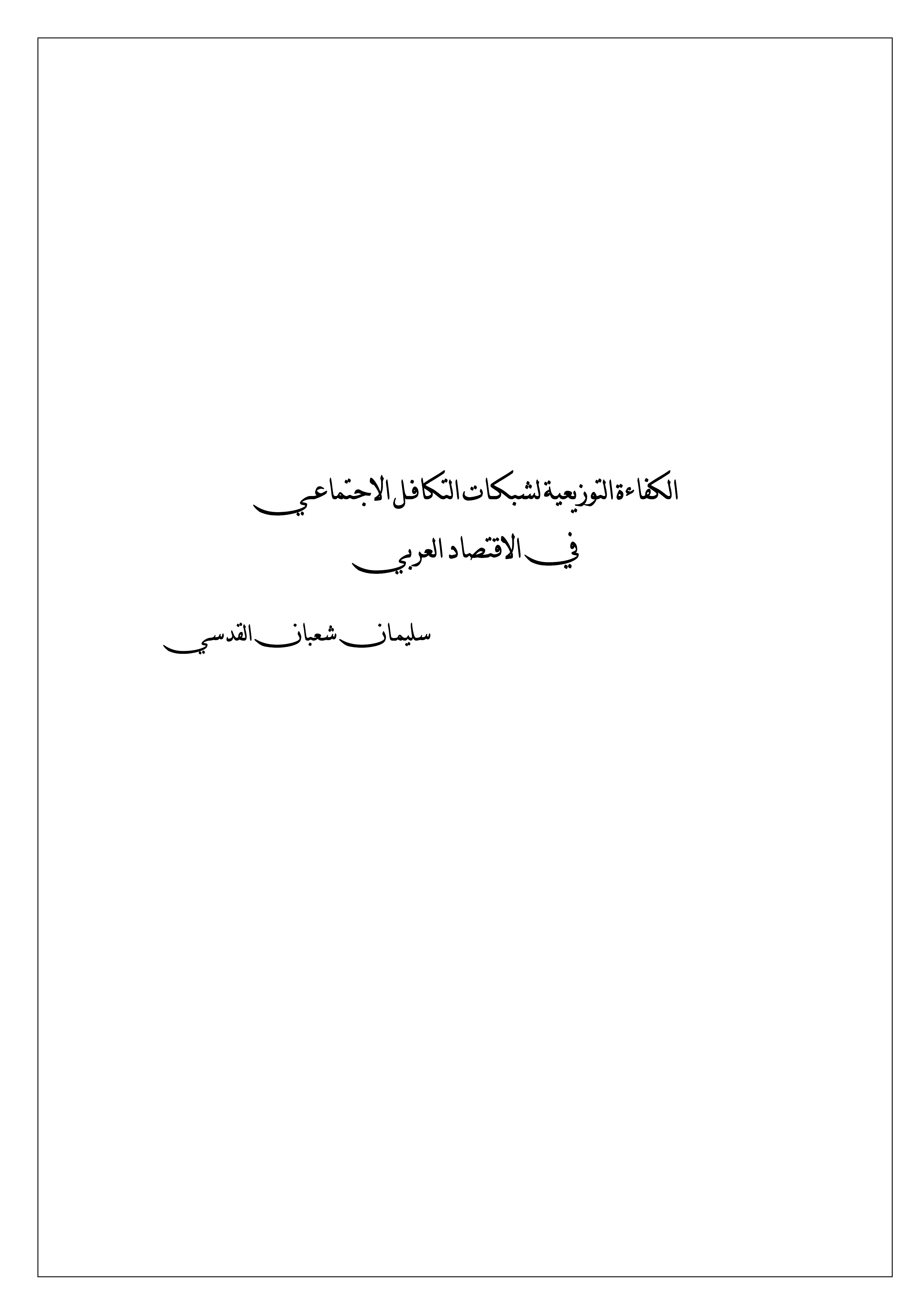


الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي

سليمان شعبان القدسي

الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي

سليمان شعبان القدسي *

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى استجلاء كنه العلاقة في ما بين النمووالتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، وإلى تحديد نمط توزيع معونات منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة وسلم الدخل. وتستخدم إطاراً تحليليا ومؤسسيا يستند على معلومات وبيانات كلية Aggregate وأخرى ذات طابع جزئي Micro . وباستخدام هذا الاطار، تستنبط الدراسة اتجاه العلاقة بين النمو والتوزيع من ناحية وبين البطالة والفقر من ناحية أخرى. وتخلص الدراسة الى أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي إقترن بتحسن درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليليا وواقعيا، ويقع ضحيتهما من قل حظه من التعليم، وانخفض أجره وتوطن في أرياف الوطن العربي، الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي، من أجل مكافحة هاتين الظاهرتين. كما تخلص الدراسة الى أن شبكات التكافل الأهلية أكثر كفاءة من الشبكات الرسمية في توصيل المعونات الى مستحقيها، الأمر الذي يوجب العناية بالشبكات الأهلية، على نحو يدعم التكافلات في مختلف دوائر البناء الاجتماعي وتكويناته، بدءا من الأسرة والعائلة الممتدة، وصولا الى الكيان العام للأمة بما يخدم أهداف مكافحة الفقر وتحقيق النمو العادل.

مقدمة

التكافل لغة هو القيام على الأمر بالإعالة والإنفاق، فيقال "كفل زيد عمرا" أي ضمن المال له. والكفالة وجمعها الكفالات هي الضمانة والضمانات والكفيل هو الكافل والضامن [1] . وفي هذا السياق، فان المراد بشبكات التكافل الاجتماعي مجموع أنظمة الضمان المالي والعيني الرسمية وغير الرسمية التي تتواجد في المجتمع، عرفا وقانونا ، والتي توفر لأفراده وذويهم موارد مالية وعينيه تحول إليهم لدفع الضرر عنهم وتمكنهم من التصدي لاحتمالات العسر المادي في أوقات الشدة الاقتصادية وتراجع مستويات المعيشة. وتساعد هذه الشبكات أفراد المجتمع وأسره على اجتياز حالة العسر وضيق الأرزاق التي تحل بهم بسبب الانقطاع عن العمل، أو عند عجز أو وفاة المتكسب أو معيل الأسرة، أو بسبب تغيير الوضع الاجتماعي للفرد كما في حالات

* مستشار اقتصادي – وزارة المالية والاقتصاد الوطني، المملكة العربية السعودية.

(1) المنجد .

الطلاق أو التيتم أو الترمل، أو عند وصول الفرد إلى نهاية عمره الإنتاجي وبداية مرحلة التقاعد، وكذلك الأزمات الطارئة التي تحل بالأمم نتيجة حرب أو مجاعة أو حصار اقتصادي أو دورات اقتصادية وخلافه.

وتقوم برامج أو شبكات التكافل الاجتماعي بوظيفتين أساسيتين: الأولي وظيفة توزيعية Redistributive ومقتضاها تحوّل تلك البرامج والشبكات موارد من القادرين على الإنفاق إلى العاجزين عنه، وذلك بغية دفع الفاقة عن فئات المجتمع المعرضة لتردي مستويات معيشتها وتحرير المجتمع من الفقر. أما الوظيفة الثانية، فهي تحقيق الكفاءة الاقتصادية Efficiency، وذلك بتمكين الفقراء والمحتاجين في المجتمع من إدارة المخاطرة Risk Management، بشكل يحفظ قيمة ممتلكاتهم وأصولهم العينية ويحميهم من الانزلاق في مسلكيات غير أخلاقية.

تتعدد شبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي، ويمكن تقسيمها إلى شبكات رسمية وشبكات غير رسمية. تستمد الشبكات غير الرسمية تواجدها من أصل شرعي أوجبته الشريعة الإسلامية السمحاء، كالزكاة والصدقات والأوقاف والأضاحي وبر الوالدين. ويلاحظ المرء أن الكثير من وسائل وصور

التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الاقتصاد العربي هي صور نابعة من التراث والعرف، وتصدر عن إحساس الفرد بالمسئولية التضامنية تجاه أفراد أسرته وجيرانه ومجتمعه. فالزكاة مثلا هي ركن من أركان الدين، وهي حق الفقراء في أموال الأغنياء ومصاريفها محددة ومختلفة عن مصارف الموارد المالية الأخرى. والدولة هي التي تتولى تحصيل الزكاة لا سيما في الأموال الظاهرة كالسوائم والزروع والثمار. أما الأموال الباطنة كالنقود، فالأفراد أحرار في طريقة تأديتها إن شاءوا أدوها بأنفسهم، وإن شاءوا دفعوها إلى الدولة [2].

كذلك الحال بالنسبة إلى صور التكافل غير الرسمية الأخرى، كالصدقات والإحسان وبر الوالدين وكفالة أعضاء الأسرة الواحدة بعضهم بعضا. وعليه فان أهم ما تتسم به الاقتصادات العربية أن ذوي القربى فيها متضامنين متكافلين، يشد بعضهم أزر بعض، ويحمل قويهم ضعيفهم، ويكفل عنهم فقيرهم وينهض قادرهم بعاجزهم. وقوله عزّ من قائل "وقضي ربك إلا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" يستوجب الاستجابة بالصدوع للأمر الإلهي بالإحسان إلى الوالدين ورعايتهما وكفالتهما سيما عند الكبر. وكذلك وجوب النفقة للأقارب لقوله صلي الله عليه وسلم: "يد المعطي العليا وأبدأ بمن تعول: أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك".

---

(2) يوسف القرضاوى 1995، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السادسة 1415 هجري 1995 ميلادي.

وأما البرامج والشبكات الرسمية فهي التي تقوم بها الدولة، ومثالها برامج مساعدة المحتاجين من الأفراد والأسر، وبرامج الدعم الغذائي ودعم المحروقات والكهرباء والغاز، وبرامج التقاعد والضمان الاجتماعي .

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة سبر غور الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل في الاقتصاد العربي الرسمية منها وغير الرسمية، وتقدم أمثلة على برامج التحويلات غير الرسمية الخاصة والتحويلات الرسمية الحكومية . ففي حالة التحويلات الخاصة تتفحص كمثال عليها تحويلات الزكاة والتحويلات الفردية الأخرى (من الأبناء إلى الآباء مثلا) شاملة صور التكافل الأخرى كالصدقات. أما في حالة التحويلات الرسمية الحكومية فندرس كمثال عليها كفاءة صندوق الرعاية الاجتماعية في اليمن، والتحويلات الغذائية العينية في كل من مصر والأردن واليمن، وبرامج دعم المحروقات في الكويت واليمن. وفي سياق هذا التحليل نحاول الإجابة على تساؤلين: الأول، أي البرامج أكثر كفاءة في توصيل التحويلات إلى مستحقيها البرامج الخاصة أم البرامج الرسمية الحكومية ؟ أما السؤال الثاني فهو، أي صور الدعم (العيني أم المالي) أكثر فاعلية في الوصول إلى الفقراء في الاقتصاد العربي ؟

قاعدة البيانات والمنهجية

تعتمد هذه الدراسة على مصدرين من المصادر المعلوماتية. المصدر الأول هو، بيانات المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والإقليمية كصندوق النقد العربي والبيانات الرسمية للدول العربية. وهذه البيانات هي بيانات تجميعية Macro في الأساس. أما المصدر الثاني فهو أجهزة الإحصاء في البلدان العربية. وتستخدم الدراسة على وجه التحديد بيانات جزئية Micro خاصة بكل من اليمن والأردن، من أجل تحليل "مجتمع الفقراء" ودراسة كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي. وبالإضافة إلى هذين المصدرين إعتمدت الدراسة على نتائج دراسات ميدانية أجريت في بعض البلدان العربية كمصر، ولاسيما في الجزء الخاص بالتحويلات العينية. أما المنهجية المستخدمة فهي كالتالي:

أولا: استخدام نموذج الاحتمالات الثنائي Bi-Probit Model، من أجل تحديد تأثير المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية وغيرها على متغيرين مترابطين هما (1) احتمال عدم التشغيل أو البطالة، (2) احتمال الوقوع ضحية للفقر .

ثانيا: استخدام نموذج توبت Tobit، من أجل تحديد العوامل المؤثرة على حجم التكافل الاجتماعي والتحويلات المالية ودرجة كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي العربي .

كما قامت الدراسة باستنباط الكفاءة التوزيعية باستخدام عشير الدخل Income Decile وتباين حصة كل عشير تبعا لسلم الدخل والخصائص الديمغرافية والاجتماعية للأسر الداخلة فيه. تقع الدراسة في أربعة أجزاء باستثناء المقدمة والمنهجية. حيث يتناول الجزء الأول توصيفا سريعا لنمط النمو وتوزيع الدخل ومعدلات الفقر في الاقتصاد العربي. ويقدم الجزء الذي يليه نموذجا قياسيا آنيا لمعادلتي البطالة والفقر ومحددات كل منهما من واقع بيانات كل من الأردن واليمن . أما الجزء الثالث فيدرس كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي مركزا على كفاءة التحويلات المالية والعينية في حين يحتوي الجزء الأخير على خلاصة الدراسة واستنتاجاتها .

ملامح النمو والتوزيع والفقر

لعل من قبيل الكلام المعاد القول بأن بلدان الوطن العربي تتفاوت في مستويات معيشتها، كما تتفاوت فيها معدلات الإنفاق الاجتماعي ومؤسسات وشبكات التكافل الاجتماعي. ولسنا بصدد تحديد مسببات هذا التفاوت، وإنما يتركز اهتمامنا على توصيف عام لأنماط النمو والتوزيع والفقر العربية. ولهذا الأمر علاقة

بموضوع الدراسة، ذلك أن البحوث الميدانية أظهرت أن ثمة علاقة وثيقة في ما بين درجة العدالة في توزيع الدخول وبين معدلات النمو من جهة، وفي ما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى [3]. فسوء توزيع الدخول يثبط معدلات النمو ويؤثر سلبا على مستويات الفقر، الأمر الذي يستوجب بالتالي تواجد مؤسسات وشبكات تكافلية فاعلة عبر وداخل أقطار الوطن العربي، كيما يقيض لها رفع الفاقة عمن ضاق عليه رزقه، ومساندة الفئات المعسرة من السكان. والعلاقة السببية في الاتجاه المعاكس قائمة أيضا، فانتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود قطاعات عريضة مهمشة غير قادرة على المساهمة في التنمية والتطوير. ولهذا نعكف هنا على، تحديد ملامح مستويات الدخل الفردي في الدول العربية ودرجة عدالة، توزيعه وذلك باستخدام مؤشر جينى Gini Coefficient لعدالة التوزيع.

وباستقراء إحصاءات صندوق النقد العربي عن تطور متوسط الدخل الفردي في نحو من عشرين بلدا عربيا خلال الفترة الزمنية 1979 – 1999 يمكن استخلاص ما يلي [4]:

أولا: إتجاه متوسط الدخل الفردي الكلي في كافة الوطن العربي إلى الثبات بالأسعار الجارية خلال العشرين عاما 1979–1999، الأمر الذي يوجب قدرا غير قليل من التحليل في مصادر وكنه ودلالة مثل هذا الاتجاه العام. وتستقيم هذه الملاحظة الميدانية مع ما أظهرته دراسات دولية من أن "منطقة الشرق الأوسط" وجلها بلدان عربية سجلت معدلات نمو سالبة أو متدنية خلال العقود المنصرمة، بالقياس إلى كافة مناطق العالم، اللهم باستثناء البلدان الأفريقية الأكثر فقرا.

ولا شك أن انخفاض معدلات نمو الدخل التي تحققت في البلدان العربية إبان العشرين عاما الماضية، إنما تعني تضاؤل قدرة المؤسسات الرسمية وربما غير الرسمية على القيام بواجبها التكافلي. إذ يستفاد من دراسات البنك الدولي أن معامل مرونة نمو الدخل بالقياس إلى مستويات الفقر (المرونة الدخلية للفقر Poverty Elasticity w.r.t. Growth) أي أن هذه المرونة تتراوح بين (–2.51) في الأردن و (–6.2) في المغرب. ومن ثم فان تقاعس معدلات النمو الدخلية إنما يترجم في انخفاض الجهود التكافلية، الأمر الذي يوقع نسبة متزايدة من أسر وأفراد الاقتصاد العربي في براثن الفقر [5].

وتنهض حالة كل من الجزائر واليمن شاهدا على أهمية النمو (أو غياب النمو بالأصح) في معدلات الفقر وتغيرها عبر الزمن. إذ تظهر تحاليل بلقاسم (2001) على أن التزايد المضطرد في نسبة الفقر في الجزائر

---

(3) Brigsten, A. and J. Levin 2001 " Growth, Income Distribution and Poverty: Areview" WIDER Development Conference on Growth and Poverty. Helsinki , May 25-26.

(4) صندوق النقد العربي الحسابات القومية للدول العربية (1979–1989 ، 1989–1999) – أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة.

(5) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الاقتصادية للفقر 2001، الجمهورية اليمنية.

خلال العقود الثلاثة الماضية (إلى أن وصلت 23% في عام 1995) مرده في الأساس إلى هدر إمكانية النمو الاقتصادي وليس إلى سوء توزيع الدخل. وأما في اليمن فقد انبثق عن تراجع معدل نمو الدخل الفردي بنسبة نصف من الواحد بالمائة سنويا خلال عقد التسعينات أن إزداد معدل الفقر بين السكان في كل من الحضر والريف على السواء. ففي مطلع التسعينات قدر معدل الفقر في كافة أرجاء اليمن بحدود 20%، ما لبث أن ازداد في أواخر التسعينات ليصل إلى 30%. ويرجع انحسار معدل نمو دخل الفرد إلى عدة مسببات أهمها، عودة العمالة اليمنية من دول الخليج العربية إبان حرب الخليج الثانية، وانتشار البطالة، واشتعال الحرب الأهلية، وانحسار المساعدات الدولية إضافة إلى تسارع معدلات النمو السكاني [6].

ثانيا: هناك اتجاه نحو انخفاض الفروقات الدخلية Range في ما بين الدول العربية وبعضها البعض، وهذا الاتجاه نحو الالتقاء Convergence لا يعكس المفهوم الشائع في الأدبيات الاقتصادية والذي بمقتضاه تستطيع البلدان الأقل دخلا تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالقياس إلى البلدان الأكثر دخلا، الأمر الذي ينبثق عنه انخفاض الفجوة الدخلية في ما بين المجموعتين عبر الزمن. ولكن ذلك لم يحدث البتة. بل أن ما حدث هو أن البلدان العربية المرتفعة الدخل، وجلّها بلدان نفطية، قد حققت معدلات نمو منخفضة بفعل انهيار أسعار البترول سيما في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسطات دخولها، واقترابها من متوسطات الدخول في البلدان غير النفطية. وتستقيم هذه الملاحظة مع ما أظهرته دراسات ميدانية حديثة من أن مستوى التعليم في البلدان العربية ظل دون المستويات المتحققة دوليا، ذلك على الرغم من الاستثمار الضخم في التعليم العام والتعليم الجامعي العربي [7]. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة الدور الرائد الذي يلعبه التعليم في النمو الاقتصادي، وفي دفع الفاقة عن الفئات الدنيا من السكان، ناهيك عن دوره في دفع عجلات التنمية الاقتصادية.

ثالثا: تبعا لاتجاه فجوة الدخل نحو الانكماش، فقد أظهر مؤشر جيبيني Gini لتوزيع الدخل أن هناك اتجاها نحو زيادة عدالة توزيع الدخل في ما بين أقطار الوطن العربي Across Arab Countries . باستخدام قاعدة بيانات صندوق النقد العربي إحتسبنا قيمة مؤشر جيني لعدالة التوزيع في ما بين الدول العربية، فوجدنا أنها انخفضت من حوالي 60% في عام 1979 إلى حوالي 56% في عام 1999 . الأمر الذي يعني أن هناك تحسنا ملحوظا في عدالة توزيع الدخل عبر البلدان العربية. وينبغي توضيح أن زيادة عدالة توزيع الدخل- في ما بين البلدان العربية والمحتسبة هنا، لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير في أحجام السكان في ما بين دولة وأخرى، كما أنها لا تنسحب إطلاقا على درجة عدالة التوزيع داخل كل دولة عربية بعينها . فمؤشر جيني

(6)

(7) Eeghen W. and K. Soman. "Government Programs For Poverty Reduction and their Effectiveness": An Overview Mediterranean Dev. Form Marrakech, September 1998.

المستخدم هنا إنما يعامل متوسط الدخل في كل دولة عربية على أنه وحدة القياس Measurement Unit وليس الدخل الفردي أو الأسري لكل فرد (أو أسرة) داخل الدولة الواحدة وفي ما بينها . أما درجة عدالة توزيع الدخل في داخل البلدان العربية ككل فإنها تبدو معتدلة، إذ أن مؤشر جيني هو في حدود 38% في أواسط التسعينات متماثلا مع المؤشر لدول شرق آسيا والباسيفك (38.1%)، ولكنه أعلى من المؤشر في حالة البلدان الصناعية (29%) وجنوب آسيا (32%) وأقل من المعدل السائد في أمريكا اللاتينية (46.9%) [8].

عوامل الفقر وخصائص الفقراء في الوطن العربي

تتعدد مسببات الفقر في الوطن بين عوامل طبيعية وأخرى داخلية وثالثة خارجية [9]. فلا ريب أن العوامل الطبيعية كالجفاف وانعدام هطول الأمطار تؤدي إلى كوارث إقتصادية كما حدث في السودان في عدة سنوات. كما أن الزلازل كالتي حدثت في مدينة أغادير أو الفيضانات كما حدث في الجزائر هذا العام، تدمر الأصول الثابتة والمنقولة . أما المسببات الداخلية فمردها إلى التزايد السكاني وتقاعس الإمكانات عن توفير الضرورات من الخدمات الصحية والتعليمية، الأمر الذي حجّم الإفادة من القدرات البشرية التي أنجبتها الأرحام العربية، ناهيك عن تواضع إنجازات الرؤى المستقبلية وإنجازات التنمية العربية. ولعل أحد المؤشرات الهامة في هذا السياق هو، الإفراط في رقابة وتنظيم القطاع الخاص وتعقد الإجراءات البيروقراطية والإدارية، الذي فرض قيودا شديدة على حرية الفرد وقدرته على المبادرة، وخلق فرصا للكسب غير المشروع، إضافة إلى أن الكثير من البرامج الحكومية في الاقتصادات العربية كانت متحيزة لصالح المدن على حساب الأرياف والمناطق النائية على النحو الذي جعل تلك المناطق متخلفة من حيث المؤسسات والإمكانات كما يشهد على ذلك الوضع في السودان مثلا [10].

ولا شك أن الأطماع الجيوبولتيكية في ثروة الوطن العربي وما تمخض عنها من صراعات وحروب واحتلال، قد عوقت جهود التنمية من جهة، وأوقعت أعداداً ضخمة من الأسر العربية ضحية الفقر من جهة أخرى. ومن ذلك مثلاً الحرب التي وقعت في لبنان، وحربي الخليج الأولى والثانية، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان السورية، والحرب الأهلية في كل من الجزائر والسودان . كما أن بذور الفقر في الجزائر زرعها الفرنسيون إبان عهدهم الطويل في احتلال الجزائر، حيث عمدوا إلى تذويب العادات والتقاليد والأعراف القبلية وتهجير السكان وتدمير المؤسسات الجزائرية، ومنع الشعب العربي في الجزائر من

(8) Kossaifi, G. “Poverty in The Arab World: Toward A Critical Approach”, Kossaifi estimates are based on international publications.

(9) عبد الرحمن بن سعود آل مسعود 1990 . "مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام" . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.

(10) Wohlmuth K., 1992 “Alternative Economic Strategies for the Sudan”, University of Bremen Discussion Papers.

التعليم. كما أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في العراق إلى انخفاض معدلات الأجور إلى نحو ثلاثة دولارات شهريا، الأمر الذي حدا بكثير من العمال إلى ترك وظائفهم والانهماك في أعمال ثانوية، كما تفشى الفقر وازدادت وفيات الأطفال وتدنى مستوى التعليم [11].

ووفقا لتقديرات البنك الدولي فان نسبة الفقر في الوطن العربي هي في حدود 20% . وقد اتجه عدد الفقراء إلى التزايد في ما بين عامي 1985–1994، وإن كانت نسبة الفقراء إلى كافة السكان تتجه إلى التناقص نوعا ما . ويغلب على الفقر في الوطن العربي السمات التالية:

أولا: إنه يصيب أهل القرى بمعدلات أكثر من إصابة أهل المدن. ففي المغرب مثلا نجد أن نحو 72% من الفقراء يعيشون في الأرياف. كذلك الحال بالنسبة لليمن، إذ أن 65% من الفقراء هم من سكان الريف. ويظهر مؤشر نسب الأسر الفقيرة في السودان أن معدل الفقر العام في الدولة هو 90%، يرتفع إلى 94% في الأرياف مقارنة بنحو 85% في المدن [12]. وفي مصر فان معدل الفقر في الأرياف 23% للإناث و 21% للذكور مقابل 18.5% و 18.3% للإناث والذكور على التوالي في المدن [13]. أما الجزائر فان معدل الفقر في الأرياف هو ضعف المعدل السائد في المدن . وبعبارة أخري فان 63% من الفقراء يعيشون في الأرياف في حين أن 37% من الفقراء يعيشون في المدن . والحال كذلك في كل من العراق وتونس والصومال [14].

ثانيا : تتفاوت معدلات الفقر تبعا للمناطق الجغرافية، فنجد في لبنان مثلا أن الفقر أكثر حدة في مناطق التجمعات السكانية الكثيفة داخل العاصمة وفي الشمال (طرابلس) وجنوب البلاد . والحال كذلك في فلسطين إذ تبلغ معدلات الفقر في الضفة الغربية 17% في حين أنها تصل إلى 40% في غزة [15].

ثالثا: إن الفقر غالبا ما يكون متلازما مع انخفاض المستوي التعليمي للأفراد وانقطاعهم عن العمل. ففي تونس مثلا نجد أن حوالي 90% من أرباب الأسر الفقيرة لم يكملوا المرحلة الإعدادية من التعليم. وفي مصر فان غير المتعلمين أكثر عرضه للفقر من المتعلمين رجالا ونساء[16] .

(11) Abbawi, L. 2001 "Arab NGO Network for Development, Iraq Progress Report". www.Globalsolidarity.org
(12) Maglad, N. 1998 "National Poverty Reduction Strategy : The Case Study of Sudan" cited in Kossaifi, G. 1998. Ibid.
(13) El-Laithy H. (n.d.) « The Gender Dimensions of Poverty in Egypt ».
(14) Belkacem L. 2001, "Poverty Dynamics in Algeria" Arab Planning Institute-Kuwait.
(15) Astrup, C. and S. Dessus, 2001 "Targeting the Poor Beyond Gaza or the West Bank: The Geograpgy of Poverty in The Palestinian Territories" World Bank, June.
(16) El-Laithy, H. Ibid.

وفي الأردن فان أرباب الأسر الذين تبلغ أعمارهم 45 عاما فأكثر ولم يكملوا سوى النذر اليسير من التعليم ويعملون في مهن يدوية ليست لها طبيعة الاستمرارية، يتعرضون لمخاطر الانقطاع عن العمل والوقوع في براثن الفقر [17].

يقدم هذا الجزء تحليلا لمحددات الفقر في الاقتصاد العربي، استناداً إلى بيانات جزئية Micro-data خاصة بدولتي اليمن والأردن. ونعتقد أنه بالإمكان الاسترشاد بالنتائج المستخلصة هنا من أجل توصيف الفقر ومحدداته في البلدان العربية الأخرى . إلا أنه ينبغي التحوط إلى أن "جغرافية الفقر" كما باتت تسمى Geography of Poverty تتباين من دولة إلى أخرى، بل وفي الدولة ذاتها، تبعا لموقع الأسر الجغرافي، وتبعا لتباين البيئة ونوعية التربة والمناخ والقرب من الأسواق ووسائل المواصلات والبني التحتية، كالمياه والصرف والخدمات الصحية والتعليمية وخلافها [18].

وكما ذكر آنفا، فقد تم استخدام البيانات الخام لكل من اليمن والأردن لهذا الغرض. وقد استيقت بيانات اليمن من التعداد العام للسكان لعام 1994 وبحث ميزانية الأسرة لعام 1992 وكذلك بحث الفقر لعام 1999 . وقد اشتملت البيانات على متغيرات متعددة تستخدم كمؤشرات لدرجة الفقر وحدته. ومن هذه المتغيرات ما ينسحب على الخصائص الديمغرافية لأفراد الأسر كالعمر والنوع والحالة الصحية، ومنها ما يخص الوضع الاجتماعي كالحالة الزواجية وعدد الأطفال، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للأسر والحالة التعليمية والعملية (حالة الالتحاق بسوق العمل)، ومؤشرات مستوى المعيشة كالدخل والانفاق وخصائص المسكن والبنى التحتية المتوافرة. أما البيانات الخام الخاصة بالأردن فهي مستقاة من بحث الصحة والتغذية والقوى البشرية والفقر لعام 1987، هذا البحث وإن كان أقدم تاريخيا من بحث اليمن، إلا أنه اشتمل على متغيرات مشابهة تقريبا لتلك المتوافرة في اليمن، الأمر الذي يستهل مسألة مقارنة النتائج في كلا البلدين.

وقد قمنا بتقدير الثوابت الخاصة بدالتين آنيتين هما: دالة إحتمال الفقر (P=1) ودالة إحتمال التعطل (U=1)، وحيث أنه من المتوقع أن يكون الخطأ المعياري للمعادلتين مترابطا وبالتالي فإن المعادلتين مرتبطان وإن بدا أنهما مستقلتين عن بعضهما البعض، ومعامل الارتباط بينهما هو ρ . وبعبارة أخرى فإن [19].

(1) $$P^* = \beta'_1 x_1 + U^* + \varepsilon_1, \quad P_1 = 1 \quad \text{اذا} \quad P^*_1 > 0, \ 0 \ \text{في الحالات الأخرى}$$

---

(17) Ahmad E. 1998 “Jordan: Restructuring Public Expenditures and Protecting the Poor” in Chu K. and S. Gupta 1998 “Social Safety Nets Issues and Recent Experiences”, IMF, Washington DC.

(18) Bigman D., and H. Folack (2000), Geographical Targeting for Poverty Alleviation, The World Bank Washington DC.

(19) Green William H. 2000, Econometric Analysis. Prentice Hall- Fourth Ed. New Jersey.

(2) $U^* = \beta'_2 x_2 + \varepsilon_2,$ $U_2 = 1$ اذا $U^*_2 > 0,\ 0$ في الحالات الأخرى

(3) $P[\varepsilon_1] = U[\varepsilon_2] = 0,$

(4) $Var[\varepsilon_1] = Var[\varepsilon_2] = 1,$

(5) $Cov[\varepsilon_1, \varepsilon_2] = \rho$

حيث أن

U* = احتمال البطالة P* = احتمال الفقر

ε_1 ε_2 =الخطأ المعياري لكل معادلة ρ = معامل الارتباط

وفي حالة الأردن فان المتغيرات التي استخدمت هي العمر بالسنوات ومربع سنوات العمر، وذلك لتحديد القيمة القصوى Maximum لسن "مجتمع الفقر"، بالإضافة إلى متغير التعليم حسب المرحلة، ثم استخدام فئة الذين "لا تعليم لهم" كفئة مرجعية Reference Group . كما أدخل في التحليل متغيران يعكس أحدهما إحتمال كون الفرد موضع الدراسة عاطلا عن العمل Probability of unemployment ومتغير مدة التعطل Duration of unemployment . المتغير الخاص باحتمال التعطل مشتق بدوره من تقدير دالة إحتمال التعطل التي تم تقديرها آنيا ثم أعيد استخدامها كمتغير في نموذج إحتمال الفقر. وأما مدة التعطل فهو متغير متوافر ومشاهد في بيانات الأردن. وتبين النتائج كما تظهر في جدول (1) أن "مجتمع الفقر" هو مجتمع شاب نسبيا ، إذ أن القيمة القصوى لدالة السن هي 33 عاما، بمعنى أن احتمال وقوع رب الأسرة فريسة للفقر هو أكبر ما يكون لمن هم في أوائل الثلاثينات من العمر. والرجال أكثر عرضة للفقر من النساء كما تبين إشارة المتغير الصوري الخاص بالنوع، وتتزايد إحتمالات الفقر مع تزايد حجم الأسرة. كما أن التعليم يمكن الفرد من كبح جماح الفقر؛ فكلما ازدادت حصيلة المرء من التعليم كلما قل احتمال الوقوع ضحية للفاقة .

جدول (1)

محددات الفقر في الاقتصاد العربي

حالة الأردن

المتغير	المعامل	قيمة "Z"	القيمة الوسطي
السن	.02806	2.47	43.83457
مربع السن	-.00041	-3.02	2139.395
رجل = 1	.26809	4.58	0.467
تعليم ابتدائي = 1	-.02815	-0.49	.34197
تعليم متوسط = 1	-.25772	-3.75	.10821
تعليم ثانوي = 1	-.44974	-6.50	.11056
تعليم جامعي = 1	-.94381	-7.98	.03502
يعمل = 1	-.13091	-0.87	.40884
لوغاريتم الأجر	-.46053	-15.24	4.70713
احتمال التعطل	.04671	3.40	.13845
سنوات التعطل	.12569	5.44	.07942
حجم الأسرة	-.00753	-0.71	1.7798
أعزب	-.40739	-2.68	.01264
متزوج	-.24818	-1.72	.91715
مطلق	-.04664	-0.22	.07022
الثابت	1.21317	4.58	
عدد المشاهدات	8137		
قيمة الدالة الاحتمالية Log likelihood	-3323.2076		

وتوافق هذه النتيجة، التي تعكسها إشارة متغيرات المراحل التعليمية ، وهي سالبة اعتباراً من المرحلة المتوسطة بالقياس إلى الفئة المرجعية وهي من "لا تعليم لهم" ، مع الدور الهام للتعليم في الاقتصاد العربي، وذلك بتحرير أفراده وأسره من براثن الفقر وتجنب عواقبه واتقاء آفاته، ناهيك عن دوره التنموي في أسواق العمالة والتطور والتقدم الاقتصادي.

كما تبين النتائج أن الأفراد الداخلين في قوة العمل هم أقل عرضة لاحتمالات الفقر من الأفراد خارج قوة العمل لإصابة أو عجز أو خلافه. ليس هذا فحسب، بل أنه بالنسبة لقوة العمل فان تزايد إحتمالات التعطل إنما

ينجم عنها تزايد مضطرد في إحتمالات التعرض للفقر، وهو ما تظهره الإشارة الموجبة والدالة إحصائيا الخاصة بمتغير " إحتمال التعطل عن العمل". وعليه فان البطالة في الاقتصاد العربي وخيمة العواقب شديدة الأثر على العاطلين العرب، من حيث تزايد تعرضهم للفاقة وانحسار مستويات معيشتهم، فضلا عن أثرها السلبي لتوقف الإسهام في التنمية، ناهيك عن عواقبها الاجتماعية والمسلكية.

ومن الطبيعي تزايد إحتمال الفقر مع تزايد المدة التي يظل المرء فيها عاطلا عن العمل، وهذا ما تظهره الإشارة الموجبة للمتغير الخاص "بمدة التعطل". ومن ثم فان تزايد " إحتمال" التعطل يقترن بتزايد " إحتمال" الفقر، كما أن طول مدة التعطل يؤدي بدورها إلى زيادة إحتمالات أن يقع المرء فريسة للفقر وأن يطول عهده بها. وتفسير ذلك أنه قد يقيض للمرء في الفترات الأولى للتعطل اللجوء إلى مدخراته أو أصوله فيحولها إلى سيولة Liquidity، مما يدرؤ عنه الفاقة، ولكن استمرار وضعيه "عدم التشغيل" والبطالة يقضي على هذه الأصول والمدخرات، كما أن صور الدعم الخارجي التي قد تتهيأ للفرد من كفالة يقدمها ذووا القربى والمحسنون قد ينضب معينها مع تزايد مدة التعطل عن العمل وتقل معها إحتمالات التوظف من جديد ويسهل عندها على الفقر افتراس ضحيته.

واليمن صنو الأردن فيما يختص بمحددات الفقر، فالشباب أكثر فئات المجتمع عرضة للفاقة. فالصيغة التربيعية الخاصة بالعمر تُظهر أن احتمال الفقر أشد ما يكون في حالة الفئات العمرية في أوائل العقد الثالث (35 عاما تقريبا عام 1992 وحوالي 31 عاما في سنة 1999).

وتتزايد مخاطر الفقر مع فقدان الفرد لوظيفته وانضمامه إلى صفوف المتعطلين، كما أن سكان الريف أكثر عرضه للفقر من سكان المدن، وهذه خلاصة هامة في حالة اليمن والذي تلعب فيه الزراعة دورا حيويا هاما لجمهره كبيرة من السكان. ولعل ما يميز اليمن هو كثرة العمالة النسائية في أعمال الفلاحة، وعليه فإن المرأة تتعرض للخسائر الاقتصادية في حالة الجفاف أو إنتشار الآفات الزراعية أو تدهور أسعار المنتجات الزراعية. وهذا يجعلها أكثر عرضة للوقوع فريسة للفقر من الرجل، وهذا ما تدل عليه الإشارة السالبة لمتغير النوع، الذي يعكس حالة ما إذا كان رب الأسرة رجلا.

والأفراد "العاملون" لحسابهم الخاص أقل عرضه للانزلاق إلى مستنقع الفقر من الأفراد الذين يعملون لحساب الآخرين، وتفسير ذلك أن العاملين لحسابهم الخاص في اليمن ينتظمون في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، في حين يحصل العاملون بأجر على أجور زهيدة، سيما في القطاع العام، الذي أصابته "التخمة الوظيفية" وجمود مستويات الأجور . ومن النتائج الهامة أيضا الإشارة السالبة لمتغير الأجر، ومؤدى ذلك أنه كلما ارتفع أجر المتكسب كلما أمكنه تجنب الفقر. والتحليل المتمعن يفصح عن أن (80%) من فقراء اليمن

يعملون، ولكنهم يعملون لقاء أجور زهيدة وهنا تكمن العلة، فانخفاض أجر العامل يجعله فريسة للفقر. ومن ثم فان ارتفاع الأجور، وهو رهن بالتنمية المستدامة، شرط لا مفر منه للخروج من آثار الفقر. وكما هو الحال في الأردن، فإن الأسر اليمنية كبيرة الحجم أكثر عرضة لمخاطر الفقر من الأسر الأصغر حجما .

جدول (2)

محددات الفقر في الاقتصاد العربي

حالة اليمن 1992– 1999

المتغير	المعلمات		القيمة الوسطي	
	1992	1998	1992	1998
لوغاريتم الأجر	-.07572 (.006227)	-.10097 (.000218)	4.6321	8.9985
إحتمال البطالة	.05416 (.02773)	.134265 (.001163)	.04351	.0628
النوع (ذكر=1)	-.04321 (.00845)	-.02377 (.000409)	.5078	.5047
يعمل لحسابه	-.05647 (.017072)	-.174450 (.0005421)	.80938	.08545
الحضر =1	-.02279 (.008320)	-.17497 (.000387)	.3458	.41811
العمر	.002771 (.000718)	.001864 (.000599)	34.287	32.451
مربع العمر	-.000032 (6.4e-06)	-.00031 (6.95e-07)	1137.4	1287.4
حجم الأسرة	.032587 (.000856)	.025022 (.000058)	8.094	8.501
احصاء Wald X^2	1589.6	1344.5		
لوغاريتم الدالة الاحتمالية	-12736.9	6565.9		
عدد المشاهدات	23608	12889		

ملحوظة: قيم الخطأ المعياري بين قوسين.

الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل

يمكن النظر إلى كفاءة شبكات التكافل الاجتماعي من زوايا ثلاث. الزاوية الأولى هي مدى قدرة أوعية التكافل الاجتماعي على استيعاب الموارد المالية التي تمكنها من أداء مهامها . وهذه الكفاءة هي صنو كفاءة أنظمة "الجباية" الاقتصادية في تجميع الموارد المالية من روافدها المختلفة واستيعابها في أنظمتها المالية والإدارية. أما الزاوية الثانية، فهي تكاليف إدارة هذه الشبكات ونسبتها إلى مواردها .فانخفاض نسبة التكاليف الإدارية يعني أن هذه الشبكات فاعلة اقتصادياً ولا تشكل عبئًا مالياً لإدارتهم. والمتعارف عليه أن شبكات

التوزيع عادة ما تعتريها التخمة الإدارية، فترتفع تكاليفها وتقل جدواها، سيما إذا ما أصيبت بأعراض ما اصطلح على تسميته "الوعاء المثقوب Leaky bucket" الذي يفقد ما جمع فيه لثقب أصابه. وأما الزاوية الثالثة، فتتعلق بمدى كفاءة الشبكات في تصريف الموارد إلى الجهات المستحقة لها من الأسر والأفراد وغيرهم. وهذه الكفاءة هي كفاءة تحديد هدف الإعانات وسبل توصيل المعونات التكافلية إلى مستحقيها دون غيرهم. ونضرب صفحا عن معالجة التكاليف الإدارية لعدم توافر بيانات بشأنها . وأما كفاءة استيعاب الموارد فيكفي لتوضيحها الإشارة إلى أحد أبواب الموارد المالية وهو باب الزكاة كمثال عليها . فالمعروف أن غالبية الأصول التي يحول عليها الحول تخضع لزكاة نسبتها 2.5% من قيمتها . ووفقا لبعض التقديرات الحديثة فان الأصول المالية الموجودة في البنوك والتي تعود للطبقات الثرية في الوطن العربي تربو على 700 مليار دولار، الأمر الذي يعني أن حجم إيرادات الزكاة عن هذا البند فحسب هو في حدود 1.75 مليار دولار. وبافتراض أن معدل الفقر في الاقتصاد العربي هو في حدود 20% (أي حوالي 60 مليون فقيرا من أصل نحو من 300 مليون عربي) فان توزيع حصيلة مورد الزكاة هذا يعني أن يحصل كل فرد على حوالي 30 دولارا في المتوسط (1.75 بليون توزع على 60 مليونا) . ويبدو أن أوعية الشبكات التكافلية العربية يقدر لها الحصول على هذه المبالغ حتى من عدة مصادر منقولة وثابتة وليس من مصادر الحسابات البنكية فحسب [20] . فإذا ما أخذنا في الحسبان مصادر أخرى كالصدقات، وإذا ما اعتبرنا بقية أفراد المجتمع الذين تجب عليهم الزكوات والصدقات فان أوعية الشبكات التكافلية العربية الممكنة Potential ضخمة حقا . ولكن الواضح هو أن الشقة بعيدة في ما بين الممكن والمتحقق Potential vs. Actual .

ومن أجل توصيف أكثر دقة لنمط المعونات تبعا لمستحقيها، فقد تم تطبيق نموذج "توبت" Tobit Model على بيانات الأردن. والمعروف أن هذا النموذج يصلح في حالة المشاهدات الساقطة Censored . والمتغير المراد تفسيره هو تباين حجم مبالغ التكافل الاجتماعي في صورة تحويلات مالية، مقدمة للأسر تبعا، لموقع الأسرة على سلم الدخل، وتبعا لخصائصها الديمغرافية، وسن رب الأسرة وحالته الزوجية، ونوع رب الأسرة (ذكر/ أنثى)، ودرجة التحصيل العلمي، وحالة الالتحاق بقوة العمل وغيرها من المتغيرات. ويظهر الجدول (3) نتائج تقدير المعادلة التي تبين بشكل واضح أن قيمة معامل عشير الدخل الأفقر موجبة وأكبر من قيم مثيلاتها من عشير الدخل للأسر الأيسر حالا . ومؤدى ذلك أن هناك علاقة تنازليه في ما بين مستوى دخل الأسرة وبين درجة التكافل والإعانات التي تحصل عليها .

والحال كذلك بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فالمنتسبون إلى سوق العمالة لا يتمتعون "بمزية" الإعانات التي يحصل عليها المتعطلون. كما أن "المتزوجون" أقل ميلا للتعطل ومن ثم أقل تأهلا للحصول على معونات دخلية.

---

(20) نضرب الصفح هنا عن مصدر المال المبذول للزكاة والأصل فيه أن يكون طيبا حلالاً لاشبهة فيه وهذا ما نفترضه هنا .

وحيث أن التعليم يزيد من القدرة التكسبية للأفراد، فإن ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة (وارتفاع مستوى تعليم بقية أفرادها) يرتبط بعلاقة سالبة مع حجم واتجاه المعونة التكافلية.

جدول (3)

نموذج توبت لمحددات تحويلات التكافل الاجتماعي

حالة الأردن 1987

المتغير	المعامل	قيمة (ت)
يعمل = 1	-86.333	-13.78
رجل = 1	39.049	7.46
حجم الأسرة	-8.915	-5.39
احتمال التعطل	13.689	8.62
تعليم ابتدائي	-16.615	-3.77
تعليم متوسط	-19.368	-2.78
تعليم ثانوي	-25.643	-3.22
تعليم جامعي	-42.581	-2.49
عشير الدخل الأفقر	101.536	10.54
عشير الدخل الثاني	33.775	3.57
عشير الدخل الثالث	32.469	2.57
عشير الدخل الرابع	17.639	1.69
عشير الدخل الخامس	23.687	2.31
عشير الدخل السادس	42.802	4.14
عشير الدخل السابع	7.711	0.69
عشير الدخل الثامن	18.136	1.67
عشير الدخل التاسع	13.965	1.28
حجم دخل الأسرة	-.023	-1.51
الثابت	-149.872	-13.18
عدد المشاهدات	5500	

بناء على نتائج الأردن، فإنه يمكن القول أن شبكات التكافل تبدو قادرة على تحديد المجتمع الذي يحتاج إلى مساعدتها. والدليل على ذلك أن الفئات الدخلية الدنيا في المجتمع تحصل على قدر أكبر من المساعدات من الفئات الأقل فالأقل حاجة إلى المساعدة. فالقيمة المطلقة للمعونات التي يتلقاها العشير الأكثر فقرا في الأردن تصل إلى حوالي ضعف قيمة المعونات التي تقدمها شبكات التكافل إلى كل من العشير الخامس والسادس من الدخل. وتشكل نسبة الإعانات إلى دخل أسر العشير الأول حوالي 10%، في حين أن المعونات التي تقدمها شبكات التكافل تشكل ما نسبته 2.5% تقريبا من دخول العشير الخامس والسادس، بمعنى أن

متوسطي الدخل في المجتمع يحصلون على إعانات تقل قيمتها المطلقة Absolute بالقياس الى الدخل عن مخصصات فئات الدخل الدنيا . ولا يعني هذا أن كفاءة التوزيع تامة ولا تشوبها شائبة، وإنما المقصود أن شبكات التكافل الاجتماعي، بشكل عام، تبدو قادرة على تحديد الفئات الاقتصادية والاجتماعية الأولى بالدعم والرعاية.

ومن أجل التثبت من مصداقية النتائج التي توصلنا إليها في حالة الأردن، نقوم في ما تبقى من هذا الجزء بتحليل كفاءة النظام التكافلي الرسمي وغير الرسمي من واقع بيانات بحث الفقر في اليمن لعام 1999 . ولعل أهم ما يميز هذا البحث هو احتوائه على معلومات عن مصادر دخل الأسرة، شاملة صور الاعانات المختلفة، كالزكاة والاعانات من أفراد داخل اليمن والتحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية وتحويلات من أفراد في الخارج ثم تحويلات منظمات وهيئات خاصة أجنبية. وقد فصّل البحث على وجه التحديد بيانات دخل الأسرة من التحويلات تبعا للبنود التالية:

1) الدخل من التقاعد (يتم تناوله في الجزء الأخير من هذه الدراسة) .
2) دخل الأسرة من الزكاة.
3) الدخل من تحويلات محلية من أفراد خارج الأسرة نقدية وعينية غير غذائية.
4) الدخل من تحويلات خارجية من أفراد خارج الأسرة نقدية وعينية غير غذائية.
5) تحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية.
6) تحويلات من منظمات خارجية أو داخلية نقدية وعينية غير غذائية.

وبهذا القدر من التفصيل يمكن التفرقة بين الزكاة التي تتلقاها الأسر وبين الاعانات والتحويلات الرسمية متمثلة في تحويلات من صندوق الرعاية الاجتماعية وهو صندوق أنشأته الدولة في عام 1996 برأسمال قدره (10 ملايين دولار أمريكي) قابلة للزيادة من المانحين الأجانب ويهدف إلى تحديد الأسر الأكثر فقرا ومساعدتها . وقد تعامل الصندوق مع (40,000) أسرة بشكل مبدئي، تمت زيادة أعدادها في السنوات اللاحقة. وقد قمنا باحتساب نصيب الأسرة تبعا لسلم الدخل من صور الاعانات المختلفة كما هو موضحه في الجدول (4) . ومنه يمكن استنتاج السمات التالية:

أولا: أن التحويلات الخاصة ببند الزكاة على درجة واضحة من الكفاءة، بمعني أنها تصب في العشير الفقير أكثر مما تنسحب على غيره من العشيرات . وبعبارة أخري فنصيب الأسر الأفقر أكبر مما تنال الأسر الأيسر حالا . وبالأرقام المطلقة فان الأسر الواقعة في العشير الأفقر تحصل في المتوسط على مبالغ أكبر من تلك التي تحول إلى

العشير الأغنى فالأغنى. وبالمقارنة بالدخل يشكل مورد الزكاة ما نسبته (8%) تقريبا من دخل العشير الأول وأقل من نصف بالمائة من دخل كل من العشير السابع إلى العاشر.

أما تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية، فهي أيضا على درجة واضحة من التنازلية مع ازدياد دخل الأسر. إلا أنها تبدو أقل كفاءة في الوصول إلى أهدافها من بنود الزكاة. ولربما يعزى هذا الأمر إلى عاملين: الأول، هو أن مصارف الزكاة محددة شرعا، وعادة ما يتم إخراجها إلى من تثبت حاجتهم إليها بحكم قرابة أو علاقة عمل أو مجاورة في الأحياء السكنية وخلافه. أما العامل الثاني، فهو أن صندوق الرعاية الاجتماعية ما يزال حديث العهد بموضوع التحويلات الأسرية، ويحتاج إلى استكمال قواعد بيانات عن الأسر المحتاجة وآلية لتوصيل التحويلات إليها.

جدول (4)

كفاءة توزيع الزكاة والتحويلات الأخرى

وتحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية حسب فئات الدخل

اليمن 1999

عشير الدخل	الزكاة	تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية	تحويلات أفراد من الداخل	تحويلات أفراد من الخارج	تحويلات منظمات وهيئات
العشير الأفقر	.0781	.0418	.1231	.0263	.0028
الثاني	.0175	.0136	.0551	.0257	.0014
الثالث	.0122	.0104	.0474	.0232	.0002
الرابع	.0072	.0044	.0428	.0219	.0003
الخامس	.0063	.0030	.0226	.0261	.0005
السادس	.0057	.0043	.0295	.0368	.0003
السابع	.0042	.019	.0285	.0406	.0014
الثامن	.0043	.0032	.0231	.0516	.0005
التاسع	.0023	.0018	.0190	.0572	.0084
العشير الأغنى	.0006	.0020	.0124	.0625	.0135

ثانيا: أن دائرة عمل الزكاة أوسع من دائرة عمل صندوق التحويلات الاجتماعية، إذ يستفاد من نتائج بحث الفقر أن عدد الأسر المستفيدة من مبالغ الزكاة يزيد عن أربعة أضعاف عدد الأسر التي تفيد من تحويلات الصندوق.

ثالثا: أن قيمة مبالغ التحويل في حالة الصندوق أكبر من قيمة أموال الزكاة للأسرة الواحدة (حوالي 1000 ريال شهريا للأسرة الواحدة مقابل 3200 ريال للأسرة في حالة الصندوق).

رابعا: أنه في حالة كل من تحويلات الصندوق وتحويلات الزكاة فان قدرا من التحويلات "يتسرب" إلى الفئات العليا من الدخل، الأمر الذي يستوجب الحيطة للتأكد من استحقاق مبالغ التحويل. وينبغي ملاحظة أن هذا التسرب قد لا يعيب بالضرورة أجهزة التحويل، حيث قد تذهب بعض التحويلات لأغراض ليست ذات صلة بالدخل، ومثال ذلك تحويلات لعلاج أفراد الأسرة أو لتعليم أبنائها. ومما يستدعي الانتباه هو كفاءة تحويلات أفراد المجتمع من الدخل إلى أسرهم وذويهم. فهذه التحويلات هي تحويلات خاصة يغلب عليها صلة الرحم، ومثالها إحسان الأبناء والبنات إلى آبائهم وأمهاتهم، أو أنها صدقة من أفراد ومؤسسات لمن يستحقها. أما تحويلات الأفراد من الخارج فإنها تتزايد قيمة وحصة مع تزايد فئات الدخل. ومرد ذلك أن هناك قدرا من الانتقائية Selectivity للهجرة إلى الخارج، فيهاجر من يقدر على الهجرة ويستطيع تحقيق سعة في الرزق لتعليم ناله أو لقدرات وموهبة عنده في تحصيل الرزق. القادرون على مثل هذا الأمر هم المنتسبون إلى فئات الدخل الوسطى والعليا وأسرهم تجني ثمار ذلك.

وأخيرا فان اللافت أن التحويلات من المنظمات والهيئات الأجنبية تتميز بانخفاض كفاءتها Regressive، إذ تتزايد حصة الأسر منها كلما ارتفعنا على سلم الدخول.

شبكات الدعم العيني

لا يكاد يخلو اقتصاد دولة عربية من برامج حكومية، تهدف إلى دعم سلع غذائية بذاتها أو دعم للمحروقات وخدمات الكهرباء والمياه. والسؤال الذي يتبلور إلى الذهن هو مدي كفاءة هذه البرامج من حيث قدرتها على توصيل إعاناتها إلى مستحقيها. وبغية الإجابة على هذا التساؤل، نقوم في هذا الجزء بمراجعة مختصرة للمصادر المنشورة حول هذا الموضوع في بعض الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات قابلة للمقارنة نوعا ما. ونلفت انتباه القارىء إلى أن البيانات المتوافرة ليست موحدة المعايير. فبعض الدول يكون البيان على مستوى الإنفاق، في حين تستخدم دول أخرى الدخل كمعيار. وفي بعض الحالات تكون وحدة القياس هي الأسرة بصرف النظر عن تباين التركيب الديمغرافي بين الأسر، في حين أن بيانات دول أخرى تنشر على مستوى الفرد. كما تختلف الفترات الزمنية التي جمعت عنها البيانات كما تختلف درجة تمثيلها للمجتمع، ناهيك عن تفاوت درجة تغطية وتفصيل السلع والخدمات التي نشرت عنها الاحصاءات.

ففي مصر مثلاً، تم تقسيم فئات المجتمع إلى خمس فئات تبعا لمعدلات الإنفاق الفردي الكلي، بغية استشراف درجة عدالة توزيع الدعم السلعي الغذائي. وقد تركز الدعم الغذائي على الخبز بأنواعه الثلاثة "الخبز البلدي"، "وخبز القمح" "وخبز الفينو". إضافة إلى ذلك فقد قامت الحكومة بدعم السكر والزيوت، ويصور الجدول التالي نصيب فئات الإنفاق المختلفة من الدعم.

جدول (5) – أ

توزيع الدعم الغذائي في المدن المصرية حسب فئات الإنفاق الأسري في عام 1997

جنيه مصري للفرد/أسبوعيا

	أدني %20	الثاني	الثالث	الرابع	أعلي 20 %	المجموع
الخبز البلدي	1.36	1.33	1.35	1.22	1.04	1.26
خبز القمح	0.10	0.14	0.11	0.07	0.08	0.10
الزيوت	0.16	0.20	0.27	0.24	0.18	0.21
السكر	0.21	0.17	0.24	0.22	0.30	0.23
إجمالي	1.83	1.85	1.96	1.75	1.60	1.79
نسبة الاعانات للانفاق	8.74	6.20	4.81	3.10	1.43	3.12
متوسط الانفاق في أسبوع	20.94	29.78	40.78	56.19	112.00	57.38

جدول (5) – ب

توزيع الدعم الغذائي في الأرياف المصرية حسب فئات الإنفاق الأسري في عام 1997

جنيه مصري للفرد/أسبوعيا

الخبز البلدي	0.59	0.62	0.68	0.77	0.84	0.70
خبز القمح	0.64	0.57	0.45	0.65	0.46	0.55
الزيوت	0.17	0.20	0.20	0.23	0.26	0.21
السكر	0.22	0.17	0.24	0.22	0.30	0.23
إجمالي	1.62	1.57	1.58	1.87	1.86	1.70
نسبة الاعانات للانفاق	10.43	7.68	6.17	5.77	3.39	5.26
متوسط الانفاق في أسبوع	15.51	20.47	25.60	32.39	54.85	32.29

المصدر: Adams, 2001

وقد أظهرت دراسة ريتشارد آدمز أن الدعم الحكومي للسلع الغذائية نجح في توصيل مبالغ الدعم الى المحتاجين من سكان المدن Urban، وذلك لاعتبارين؛ الأول هو أن الدعم ينصب على سلع تعد رديئة Inferior Good مثل (الخبز البلدي) والتي يقل حجم الإنفاق عليها مع تزايد الدخل . الاعتبار الثاني، هو أن حجم الإعانات ذاتها يتجه إلى التناقص مع تزايد مستوي الدخل. ومرجع ذلك أن الخبز البلدي يمثل النصيب الأكبر 74% من جملة التحويلات الغذائية إلى الفقراء. إلا أن التحويلات الغذائية الأخرى لا تتسم

بنفس الدرجة من الكفاءة، أي أنها تصل إلى كافة فئات الدخل بمعدلات متساوية تقريبا، وبالتالي فهي لا تفيد الفقراء تحديدا.

أما في الريف فان توزيع الدعم الغذائي أقل عدالة، بمعني أن فئات الدخل الأيسر حالا تستفيد من الاعانات الغذائية شأنها شأن الفئات الدخلية الدنيا. ويرجع ذلك في الأساس إلى أن "الخبز البلدي" في الأرياف لا يعد "سلعة رديئة"، وبالتالي فإن الأسر الأعلى دخلا لا تنصرف عن استهلاكه، سيما وأن صناعة الخبز تتم في كل بيت ريفي تقريبا، وتقوم بها النساء بصرف النظر عن مستويات معيشة أسرهن.

وأما الدعم الغذائي في الأردن فانه أقل حساسية للفئات الدخلية كما يظهر ذلك الجدول (6). ويتضح أن القمح نخب أول المستورد هو من بين السلع الغذائية المدعومة التي تفيد العشير الأفقر من السكان أكثر من إفادة العشيرات الأيسر حالا [21]. أما بقية السلع فإن إفادة أصحاب الدخول العليا منها أكبر بكثير من درجة إفادة أصحاب الدخول الدنيا. ومن ذلك مثلا حالة القمح الأمريكي المستورد الذي تبلغ درجة إفادة أغنى عشير ما يربو على عشرة أضعاف الفائدة المناظرة في حالة العشير الأكثر فقرا. ومرد ذلك في الأساس أن التحويلات العينية هنا هي بمثابة إعانات عامة General Subsidy، كما أن السلع المدعومة ليست سلعا رديئة، وبالتالي يقبل عليها الأثرياء شأنهم شأن الفقراء.

جدول (6)

توزيع الدينار الأردني الواحد من المعونات الغذائية تبعا لعشير الانفاق

لعام 1987

السلعة	عشير الانفاق						
	1	2	3	4	9	10	المجموع
القمح							
نخب أول	0.145	0.101	0.128	0.121	0.090	0.100	1.000
أوروبي	0.149	0.088	0.089	0.141	0.088	0.074	1.000
مخلط	0.076	0.118	0.119	0.099	0.079	0.060	1.000
محلي	0.062	0.087	0.079	0.101	0.103	0.078	1.000
الخبز	0.075	0.087	0.089	0.096	0.111	0.133	1.000
الأرز							
أمريكي	0.032	0.050	0.028	0.041	0.187	0.362	1.000
أنواع أخرى	0.048	0.060	0.073	0.083	0.145	0.146	1.000
لحوم أغنام	0.010	0.023	0.028	0.048	0.187	0.342	1.000
لحوم عجل	0.035	0.049	0.065	0.075	0.167	0.185	1.000
سكر	0.060	0.077	0.086	0.110	0.123	0.115	1.000

المصدر : **Ahmad E. 1998**

(21) Adams, R. Jr. 2000 “Self-Targeted Subsidies : The Distributional Impact of the Egyptian Food System” World Bank> Washington DC.

وفي اليمن التي تدعم القمح والكهرباء والمحروقات، فإن النمط ينبيء عن سوء توزيع الدعم الغذائي والكهرباء والمحروقات . وهذا ما يستدل عليه من نتائج بحث ميزانية الأسرة لعام 1992، حيث أن نصيب العشير الأغنى يعادل 15 ضعف نصيب العشير الأفقر في حالة سلعة القمح. وفي حالة سلعة الكهرباء، فإن العشير الأغنى يحصل على ضعف مقدار الإعانة. أما في حالة المحروقات فان نصيب العشير الأغنى هو 18 ضعف نصيب العشير الأفقر كما يبين الجدول (7) . وإدراكا من الحكومة اليمنية لقلة جدوى الدعم الغذائي وانخفاض درجة كفاءته، فقد قامت بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية، من أجل تحديد ومساعدة الأسر الأكثر فقرا، عن طريق مدها بالتحويلات "المالية" كما سبق الحديث عنه آنفا .

الجدول (7)

توزيع الدعم الحكومي السلعي في اليمن

	قمح	كهرباء	محروقات
العشير الأفقر	2.5	6.4	2.0
الثاني	4.2	7.5	3.3
الثالث	5.0	8.9	3.5
الرابع	6.0	9.2	5.1
الخامس	7.2	9.8	6.1
السادس	8.2	10.9	6.8
السابع	9.6	10.6	8.8
الثامن	11.9	11.7	12.4
التاسع	14.6	11.7	14.9
العشير الأغني	30.7	13.1	37.1
	100.00	100.00	100.00

المصدر: World Bank 1996,Yemen Public Expenditure Review–Washington DC.

وفي الكويت التي لها باع طويل في مجال دعم السلع والخدمات، فان دعم السلع ذات المرونة الإنفاقية المرتفعة كالكهرباء والمحروقات والمياه جعل نصيب الفئات الدخلية العليا أكبر بكثير من نصيب أصحاب الدخول

المحدودة والدنيا . ففي حالة الدعم المقدم إلى مياه الشرب مثلا (تكلفة المياه مرتفعة في دول الخليج، باعتبار أن مصدرها هو محطات التحلية) فان نصيب العشير الأغنى يعادل نصيب العشير الأكثر فقرا[22] .

وكما تتبين من الجدول (8) فان هناك فجوة كبيرة في ما بين استهلاك الكهرباء تبعا لعشير الاستهلاك في الكويت وحسب طبيعة المسكن (شقق ، سكن حكومي ، فلل خاصة)، مع ملاحظة أن أصحاب الفلل الخاصة يستهلكون في المتوسط وحدات كهربائية أكبر من متوسط إستهلاك الأسر في المساكن الحكومية والشقق 7110 و 4710 و 1920 وحدة على التوالي، وقد كان المتوسط العام للدولة في عام 1987 حوالي 3380 كيلواط / ساعة شهريا . وحيث أن سعر وحدة بيع الكهرباء ظل ثابتا لعقود متتالية ، وحيث أن تكلفة انتاج الوحدة كانت دوما تفوق سعر البيع ، فان مؤدى ذلك أن الدعم يتباين تبعا لشرائح الاستهلاك . فعشير الاستهلاك الأغنى في الفلل الخاصة حصل على دعم قدره 171 دينار شهريا، في حين أن الشريحة الدنيا حصلت على دعم ضمني قدره حوالي 10 دنانير شهريا . وفي حالة المساكن الحكومية فان مدى الدعم في ما بين أعلى عشير وأفقر عشير كان 121 و 9 دنانير شهريا على التوالي، وفي حالة الشقق فان المدى تراوح بين 100 دينار و خمسة دنانير تقريبا[23] .

جدول (8)

فئات استهلاك الكهرباء تبعا لنمط المسكن

الكويت 1987

العشير	شقق	سكن حكومي	فلل خاصة
العشير الأفقر	300	1230	900
الثاني	780	2280	2700
الثالث	1020	2880	4050
الرابع	120000	3240	5040
الخامس	1410	3810	5970
السادس	1530	4410	6870
السابع	1740	5010	7830
الثامن	1980	5850	9060
التاسع	2370	7080	10950
العشير الأغنى	6390	11160	17670
المتوسط العام	1920	4710	7110

المصدر: Salih,A., S. Al-Qudsi, A. Al-Shatti and B. Khalaf 1989.

(22) Al-Qudsi – 1995. Water Resources: Use, Constraints and Potential for Cooperation in the Middle East in Spiegel S. and D. Review (eds.), Partical Peacemaking in the Middle East. Garland Publishing , New York- London.

(23) Salih, S., S. Al-Qudsi, A.M. Al-Shatti and B. Khalaf, 1989. Budgetary Impacts of Major Spending Programs in Kuwait (ED-19) Kuwait Institute for Scientific Research.

الخلاصة والاستنتاجات

مر الاقتصاد العربي إبان العقود الثلاثة الماضية بفترات مد وجزر. ففي عقد السبعينات مكّنت الوفرة المادية التي تحققت من إرتفاع معدل النمو وتنشيط دور البرامج الاجتماعية والتحويلات النقدية والعينية في ما بين الدول العربية وفي داخلها. إلا أن العقدين العجاف "الثمانينات والتسعينات" تميزا بتراجع معدلات النمو وثبات متوسط الدخل الفردي العربي بالأسعار الجارية وانخفاضه تبعا لذلك بالأسعار الحقيقية. وفي غضون ذلك، فإن توزيع الدخول في داخل البلدان العربية وغيرها شهد تحسنا طفيفا، في حين راوحت معدلات الفقر حول نسبة عشرين بالمائة.

أظهرت التحاليل القياسية لهذه الورقة التي استخدمت بيانات رسمية خام Raw data عن الفقر والتحويلات المالية والعينية أن برامج التحويل المالية أكثر كفاءة من برامج التحويل العينية بشكل عام. ولعل أهم ما يرد على برامج التحويل العينية كالدعم الغذائي والإعانات للمحروقات والكهرباء والماء أنها كانت برامج ذات صيغة عامة General Subsidy Programs، أتاحت للغني إمكانية الإفادة منها أكثر من الفقير. كما أن هذه البرامج الرسمية أثقلت كاهل الميزانية، سيما في حالة دعم السلع المستوردة مثل القمح الذي يشكل عبئًا متزايدا على الموازنة وعلى موازين التجارة الخارجية، ناهيك عن أنه يفتح الباب واسعا أمام إمكانية تبديد المال العام . أما الحالات التي نجحت فيها برامج الإعانات العينية، فتميزت بان الدعم فيها انصب على سلع رديئة Inferior Goods لا يقبل عليها الأغنياء كما في حالة دعم "العيش البلدي" في مصر.

خلصت الدراسة إلى أن برامج التحويلات المالية غير الرسمية أو الخاصة ، كالزكاة والتحويلات الفردية الخاصة في داخل الدولة ، هي أكثر كفاءة من برامج التحويل الرسمية أو الحكومية. وقد يرجع ذلك إلى معرفة شبكات التحويل الخاصة بأهدافها، لأنها تعمل على مستوى محلي غير رسمي وعن طريق المعرفة الشخصية بالحالات المحتاجة إلى المساعدة. ومن جهة أخرى فان برامج التحويل المالي الحكومية قد تكون أقل كفاءة، ذلك ليس بحكم قلة الخبرة المعلوماتية Information فحسب، بل لما قد يعتريها من إشكالات البيروقراطية ولكثرة عرضتها " للتنفيع " والفساد.

وبالرغم من أن الدراسة لم تأت على تحليل كفاءة شبكات التكافل من ناحية التكاليف واستثمار أموالها، إلا أن المشاهدة العامة تفصح عن حاجة هذه الشبكات إلى الارتقاء بهذه الكفاءة . فهي لا زالت تعتمد على الطرق القديمة في حصر وتسجيل واسترجاع المعلومات، وتفتقر لاستخدام وسائل التقنية الحديثة. كما أن بعض القرائن تشير إلى ضآلة العائد على استثماراتها في حالة استثمار تلك العوائد . وللتمثيل على ذلك

فإن إحدى الإدارات الخيرية في المملكة العربية السعودية وهي إدارة الأوقاف عوضّت عن أراضٍ بحوالي ثلاثين مليون ريال سعودي منذ نحو أربعين سنة . وقد أودع هذا المبلغ منذ ذلك الوقت في مؤسسة النقد العربي السعودي. وإذا علمنا أن هذه الأموال "لا زالت مودعة لدى المؤسسة ، فلنا أن نتصور مقدار الخسارة التي تعرضت لها الأوقاف بتجميد أموالها وعدم استثمارها منذ وقت الصرف [24] .

كما انبثق عن التحليلات الإحصائية المختلفة مجموعة من النتائج ذات الموثقية Robust التحليلية، منها ما يتعلق بخصائص "مجتمع الفقر" في الاقتصاد العربي . وأهم هذه الخصائص، أن الفقر يصيب أكثر ما يصيب ذوي التعليم المنخفض وغير المؤهلين تأهيلا مهنيا، وهو ما ينتشر بشكل خاص بين صفوف الشباب. وفي البلدان العربية ذات الثقل الريفي، فان سكان الأرياف أكثر تعرضا للفقر من سكان المدن، كما أن النساء العاملات في الفلاحة يتضررن تبعا لذلك، كما يثقل الفقر كاهل الأسر كبيرة الحجم لتزايد احتياجاتها المادية تبعا لكبر حجمها .

ويلعب سوق العمل دورا بارزا في تحديد وضعية الفقر عن طريق متغيرات ثلاثة. الأول هو مستويات أو معدل الأجر، والثاني هو إحتمال التعطل، والثالث إستمرارية التعطل. فانخفاض الأجر والبطالة السافرة واستمرارية عدم التشغيل كلها عوامل دافعة نحو الفقر. ومن ثم فان السياسات الفاعلة إنما تستوجب تعليم شبيبة العرب وتأهيلها، سيما في عالم تقني معلوماتي شديد الانفتاح والتنافسيه. كما يستلزم الأمر توفير فرص التشغيل المنتج، سيما في القطاع الخاص، كما يستلزم فوق هذا وذاك تحرير الاقتصاد العربي من إسار الانحسار والتخلف ، والارتقاء به نحو النمو الهادف. ولا يساورنا أدنى شك في أن الحلول الناجعة لهذه الاشكالات لا بد من استنادها إلى قدر متزايد من التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي والإقليمي، فيما يتمركز الاقتصاد العربي في زمن التكتلات الاقتصادية والأحجام الكبيرة.

وأخيرا فقد بات واضحا أن التطورات الاقتصادية العالمية وتداعيات العولمة ومتطلبات الانضمام إلى منظومات إتفاقيات التجارة الحرة FTA ومنظمة التجارة العالمية إنما تفرض قيودا على شفافية وحجم الإنفاق الحكومي، سيما ذلك المتعلق بالدعم السلعي. كما تمخضت تجارب البلدان الأخرى بشكل عام، عن أن الفقر لا يذهب إلى حال سبيله هكذا دون برامج تدفعه عن كواهل ضحاياه من فئات شعبية عريضة. بل إن تحرير المجتمع منه يستلزم إنفاقا، ليس فرديا تطوعيا فحسب ، بل في شكل برامج حكومية منظمة. ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان الارتقاء بكفاءة برامج الدعم الحكومي والإقلال من تكلفتها قدر الإمكان، حتى لا تثقل كاهل الموازنة العامة من ناحية، وحتى تقوم بتحقيق الأهداف التوزيعية المرجوة منها بكفاءة عالية فتوصل الدعم

---

[24] الشيخ عبد الرحمن فقيه "الأوقاف في المملكة العربية السعودية مشكلات وحلول" مجلة الأموال، السنة الرابعة ، ابريل 2000، ص 11.

التكافلي إلى مستحقيه تحديدا وبتكاليف إدارية منخفضة ومخصصات في الموازنة العامة لا تثير "فزع" المنظمات الدولية، التي باتت تصر على شفافية وخفض الإنفاق الحكومي وأصبحت تراقب عن كثب كل شاردة وواردة في حسابات موازنات الدول. والمحك في هذا الأمر ليس الجهات العليا في الاقتصادات العربية فحسب، بل أن كل فرد في التدرج الهرمي للمؤسسات الحكومية والخاصة ذات الصلة بهذا الشأن معنيّ بهذا الأمر، وتناط به مسئولياته " فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" . فالأمر يستوجب إذن تعاون مؤسسات المجتمع وأفراده، بما يخدم أغراض مكافحة الفقر والتراحم مع ومساندة الفقراء والضعفاء، وأداء الأمانات إلى أهلها في ظل قيود موازنة شديدة الضغط والانضباطية، بما يكفل رفع الفاقة وكشف الضر بمشيئة الله.

المراجع العربية

- المنجد .
- الشيخ عبد الرحمن فقيه، "الأوقاف في المملكة العربية السعودية مشكلات وحلول" مجلة الأموال، السنة الرابعة ، ابريل 2000، ص 11 .
- صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (1979–1989 ، 1989–1999) – أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- عبد الرحمن بن سعود آل مسعود 1990 . "مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الاسلام" . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض.
- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الاقتصادية للفقر 2001، الجمهورية اليمنية.
- يوسف القرضاوى 1995، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السادسة 1415 هجري 1995ميلادي.

المراجع الأجنبية

- Abbawi, L. 2001 "*Arab NGO Network for Development, Iraq Progress Report*". www.Globalsolidarity.org.
- Adams, R. Jr. 2000 "*Self-Targeted Subsidies : The Distributional Impact of the Egyptian Food System*" World Bank, Washington DC.
- Ahmad E. 1998 "*Jordan: Restructuring Public Expenditures and Protecting the Poor*" in Chu K. and S. Gupta 1998 "Social Safety Nets Issues and Recent Experiences", IMF, Washington DC.
- Al-Qudsi – 1995. *Water Resources: Use, Constraints and Potential for Cooperation in the Middle East* in Spiegel S. and D. Review (eds.), Partical Peacemaking in the Middle East. Garland Publishing , New York- London.
- Astrup, C. and S. Dessus, 2001 "*Targeting the Poor Beyond Gaza or the West Bank: The Geograpgy of Poverty in The Palestinian Territories*" World Bank, June.
- Belkacem L. 2001, "*Poverty Dynamics in Algeria*" Arab Planning Institute-Kuwait.

- Bigman D., and H. Folack (2000), *Geographical Targeting for Poverty Alleviation*, The World Bank Washington DC.

- Brigsten, A. and J. Levin 2001 " *Growth, Income Distribution and Poverty: Areview*" WIDER Development Conference on Growth and Poverty. Helsinki, May 25-26.

- Eeghen W. and K. Soman. "*Government Programs For Poverty Reduction and their Effectiveness*": An Overview Mediterranean Dev. Form Marrakech, September 1998.

- El-Laithy H. (n.d.) « *The Gender Dimensions of Poverty in Egypt* ».

- El-Laithy, H. Ibid.

- Green William H. 2000, *Econometric Analysis*. Prentice Hall- Fourth Ed. New Jersey.

- Kossaifi, G. "*Poverty in The Arab World: Toward A Critical Approach*", Kossaifi estimates are based on international publications.

- Maglad, N. 1998 "N*ational Poverty Reduction Strategy : The Case Study of Sudan*" cited in Kossaifi, G. 1998. Ibid.

- Salih, S., S. Al-Qudsi, A.M. Al-Shatti and B. Khalaf, 1989. Budgetary Impacts of Major Spending Programs in Kuwait (ED-19) Kuwait Institute for Scientific Research.

- Wohlmuth K., 1992 "*Alternative Economic Strategies for the Sudan*", University of Bremen Discussion Papers.

ملاحظات على ورقة الدكتور سليمان القدسي

- صفحة غلاف للورقة.
- تصحيح الأخطاء المطبعية واللغوية.
- العناوين الرئيسية في وسط السطر (بدون خط).
- إعادة تصميم الجداول حسبما هو معمول به بالمجلة، مع الانتباه لأن تكون المصادر بفنط صغير، وكذلك مراعاة أن يكون الجدول دائماً في صفحة واحدة.
- توضيح السطر المحاذي لكل من المعادلات (1) و (2).
- النسب المئوية كما هو معمول به باللغة العربية (٪) وليست (%).
- تؤخذ الهوامش من الصفحة الأخيرة لتوضع في الأماكن المخصصة لها.
- تقسم المراجع إلى عربية وأجنبية، وإزالة الأرقام التي تسبق كل مرجع، مع مراعاة أن تسبقها (–).